

## دراسة تحليلية للأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد وسياسات الاستجابة:

## حالة الولايات المتحدة الأمريكية

## An analytical study of the economic impact of the COVID pandemic and response policies: the case of the United States of America

سعيد أحسن<sup>1\*</sup>، جصاص محمد<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة قسنطينة 2، ahcene.said@univ-constantine2.dz<sup>2</sup> مخبر الدراسات والبحوث التسويقية - جامعة قسنطينة 2،

mohamed.djessas@univ-constantine2.dz

النشر: 2023/03/31

القبول: 2023/03/29

الاستلام: 2023/02/15

## ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر الاقتصادي لجائحة COVID-19 وسياسات الاستجابة المطبقة للحد من الآثار، بدءاً بالإطار الدولي أو العالمي، وصولاً لواقع الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استعراض سياق الأثر وسياسات الاحتواء، وفق منهج وصفي وتحليلي، وفي الإطار الزمني لتسلسل الأحداث. وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب بذل جهد عالمي منسق لدعم البلدان التي ليس لديها حالياً حيز مالي كاف لتمويل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة للولايات المتحدة من المهم الانخراط في إنفاق واستثمار كبير في المجالات الرئيسية للاقتصاد للحد من التأثيرات على سلاسل التوريد وقطاع الأعمال.

**الكلمات المفتاحية:** جائحة COVID-19، الأثر الاقتصادي، سياسات الاستجابة، الولايات المتحدة الأمريكية.

رموز JEL: E60، H00.

**Abstract:**

The study aims at analyzing the impact of the COVID-19 pandemic on economy, and the response policies applied accordingly to reduce its effects, commencing with the international/global framework, and finishing with the real situation in the United States of America, through a context analysis of the impact and the containment policies, using a descriptive analytical approach, and within the time framework of the of events.

The study concluded that a coordinated global effort must be made to support countries that currently do not have sufficient fiscal ground to finance the economic and social policy. For the United States, it is important to engage in a significant spending and investing in key areas of the economy, in order to reduce impacts on the supply chains and the business sector.

**Keywords:** COVID-19 pandemic, economic impact, response policies, United States.

**(JEL) Classification :** E60 ·H00.

## 1. مقدمة:

أصابته جائحة COVID-19 العالمي الملايين من سكان العالم بسرعة مروعة، فلقد أدى ظهوره إلى توقف الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وإلحاق ضرر بالغ بها بسبب فرض التنقل للحد من انتشار المرض. وعلى مدى عدة عقود، لم يشهد العالم مثل هذه التجربة، ومع ذلك فإن لها خسائر كبيرة في مختلف الاقتصادات بسبب الصدمات الناتجة عن تدهور الأحوال البشرية والصحية، هذا الوباء هو أزمة صحية إلى حد بعيد ولكنه أزمات اجتماعية واقتصادية بسبب آثاره على الحياة والاقتصاديات بشكل عام. علاوة على ذلك تأثير الوباء غير متجانس من بلد إلى آخر، مما يؤدي إلى اتساع التفاوتات والفقر على الصعيد العالمي. ومن شأن هذا التطور أن يعرقل التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يتطلب الكثير من الاهتمام والاستجابة العاجلة، حيث أصبحت العلاقة بين التأثير الاقتصادي على الصحة والبيئة على حياة الإنسان والبلدان بشكل عام ضرورية بسبب ظهور جائحة COVID 19.

أدى الوباء العالمي إلى حاجة إظهار الكثير من القلق بشأن العواقب المحيطة بالبيئة والصحة والاقتصاد، فاعتباراً من 18 ديسمبر 2020، بلغ عدد حالات COVID-19 المسجلة في جميع أنحاء العالم 72,851,747 وبلغ عدد الوفيات 1,643,339، مثلت الو.م.أ. 22.58% من إجمالي الحالات، و18.35% من إجمالي الوفيات في العالم، وتحذو الهند والبرازيل وروسيا وفرنسا حذوها كأول خمس دول بها أكبر عدد من الحالات في العالم.

كانت حصيلة جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي كبيرة، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفض بنسبة 3.9% من 2019 إلى 2020، مما يجعله أسوأ تراجع منذ الكساد الكبير. وفي عام 2021 عندما بدأت البلدان في إعادة فتح أبوابها وأصبحت اللقاحات متاحة، كان من المقدر أن ينمو الاقتصاد العالمي، على الرغم من أنه لا يزال أقل من توقعات ما قبل الجائحة، وأعتبر الانتعاش متفاوتاً عبر البلدان والمناطق. بالإضافة إلى ذلك حذر صندوق النقد الدولي من أن الوصول إلى اللقاح هو "خط الصدع" للانتعاش الاقتصادي، حيث تتطلع بعض البلدان إلى استئناف النشاط الطبيعي بينما يستمر البعض الآخر في مواجهة موجات جديدة من العدوى وارتفاع الوفيات، وفي الواقع فإن تغطية اللقاحات في البلدان منخفضة الدخل هي أقل بكثير من جميع البلدان الأخرى، وبالمعدلات الحالية من غير المرجح أن يحقق الكثير من اللقاحات أهداف اللقاح العالمية.

كغيرها من دول العالم أصيبت الوم.أ في مارس 2020 بالوباء العالمي ناجم عن فيروس كورونا، حيث أدت جائحة الفيروس التاجي إلى فرض الحجر الصحي، ونقص المنتجات، وتوقف وإغلاق الأعمال، ومكافحة الشركات لاكتشاف طرق جديدة لإبقاء أبوابها مفتوحة. لذلك أدى تفشي الوباء إلى قلب اقتصاد الوم.أ، فتأثير الوباء شديد من الأزمة الصحية العامة إلى الأزمة الاقتصادية. فلقد عطل الحياة، ودفع نظام المستشفيات إلى طاقته، وخلق تباطؤا اقتصاديا عالميا. واعتبارا من 15 سبتمبر 2020، كان هناك أكثر من 6.5 مليون حالة إصابة مؤكدة بالفيروس وأكثر من 195000 حالة وفاة، ولوضع هذه الأرقام في سياقها الصحيح، فقد أودى الوباء في سنة 2020 بأكثر من ثلاثة أضعاف الأرواح الأمريكية التي فقدت في حرب فيتنام، رافقتها الأزمة الاقتصادية غير مسبوقه في الحجم، حيث تسبب الوباء في إغلاق القطاعات الاقتصادية الرئيسية وحدث صدمة في الطلب، وصدمة في العرض، وصدمة مالية في آن واحد. مما خلق قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن آفاق النمو الاقتصادي للولايات المتحدة.

### 1.1. إشكالية الدراسة:

يصعب قياس الأثر الاقتصادي للجائحة والمرتبب بالأثر الاجتماعي، كما أن نجاح عملية الاحتواء وتدابير استئناف النشاط الاقتصادي، ترتبب بالاستجابة السياسية الاقتصادية الفورية لوباء COVID-19، لذلك ترتبب إشكالية الاستجابة بقدرة الفهم والتحليل لواقع الحال، وعليه كيف يمكن فهم وتحليل الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس COVID-19 وسياسات الاستجابة بشكل عام، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد؟.

### 2.1. أهمية الدراسة:

أدت جائحة كوفيد 19 إلى أزمة عالمية تفاقمت معها الآثار الاقتصادية، والتي بدأت بتداعي نظام الرعاية الصحية، مما خلق حالة عدم اليقين على مسببات الانكماش. فاعتماد الحجر الصحي والإغلاق الإقليمي أدى إلى إغلاق أماكن العمل وتعطيل سلاسل التوريد، مما خلق مشاكل الإمداد قصير الأجل على المستوى الدولي. والأمر سيان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أين تسبب الوباء في إغلاق القطاعات الاقتصادية الرئيسية وحدث صدمة في الطلب والعرض، مما يستوجب سياسات استجابة ذات بعد استراتيجي في و.م.أ وعلى المستوى الدولي.

### 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الوضع والسياق الاقتصادي لأثر جائحة COVID-19، إضافة إلى التعرف على آليات الاحتواء وسياسات المواجهة في إطار الاستجابة الحتمية والموسعة على الصعيد الدولي، وفي

و.م.أ، مما يعطي فكرة عن أهم المتغيرات الاقتصادية المتأثرة بالوباء، وسبل تعديل وضعيتها، بسبب محدودية الطلب والعرض، وانعكاسه على الناتج المحلي الإجمالي والقنوات التجارية المحلية والدولية.

## 2. الأثر الاقتصادي العالمي لجائحة COVID-19:

أدى تحول فيروس لجائحة عالمية، إلى فقدان العديد من الدول الصناعية ما يقرب من 2.4% من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، وانخفض النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 من حوالي 3.0% إلى 2.4%، ويشير انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.4% إلى ما يعادل حوالي 3.5 تريليون دولار أمريكي في الإنتاج الاقتصادي المفقود. كما شهدت أسواق الأسهم العالمية انخفاضا حادا في بداية الجائحة، ففي 16 مارس 2020 سجل مؤشر داو جونز أكبر انخفاض له في يوم واحد على الإطلاق بنحو 3000 نقطة، محطما رقمه القياسي الذي البالغ 2300 نقطة، والذي تم تحقيقه قبل بضعة أيام من بداية التفشي لفيروس COVID-19 (Statista, 2021).

أدى الوباء إلى تفاقم التداعيات الاقتصادية مما تسبب في أزمة عالمية حيث فقد الناس حياتهم وعانى آخرون من البطالة بسبب انهيار الأعمال التجارية مع اضطراب العرض والطلب، لذلك فإن الوباء ليس مجرد مشكلة صحية بل هو قضية اجتماعية واقتصادية تقع أجندة التنمية المستدامة العالمية (Pirouz & Al, 2020, pp 1-2). وعانى نظام الرعاية الصحية القوي الذي كان متوقعا كثيرا في الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير بسبب ظهور الوباء، وتسبب عدم وجود لقاح قوي فعال لوقف انتشار الفيروس في حالة عدم يقين عالية على مستوى العالم لأن البلدان في جميع أنحاء العالم لا تتبع أي إستراتيجية خروج (Vitenu-Sackey&Barfi, 2021, pp32-43). ولقد أرسل الوباء الأشخاص الأكثر ضعفا وتهميشا إلى دول أكثر يرثى لها، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب والأقليات العرقية والسكان الأصليين، وبشكل مأساوي الأشخاص الذين ليس لديهم أي شكل من أشكال الإقامة، مثل المهاجرين أو اللاجئين أو المشردين، حيث عانوا بشكل مفرط أثناء الوباء واستمروا في المعاناة من آثار الوباء. كل هذه التطورات وجدت نتيجة لفقدان الوظائف، والقيود المفروضة على التنقل والمعدل المتزايد لتجارب كراهية الأجانب، وفي الواقع شكل الوباء فوضى اقتصادية إلى حد كبير ولكنه أيضا مشكلة اجتماعية تؤدي إلى توسيع فجوة عدم المساواة على المدى الطويل والمتوسط إذا لم تتخذ التدابير المناسبة للحد منها بشكل عاجل.

## 1.2 تأثير COVID-19 على الناتج المحلي الإجمالي:

اختلف تأثير جائحة COVID-19 بشكل ملحوظ عن مسببات الانكماش الأخرى، فالعدوى تقلل المعروض من العمالة، واعتماد الحجر الصحي والإغلاق الإقليمي والتباعد الاجتماعي لاحتواء الفيروس، يؤدي إغلاق أماكن العمل وتعطيل سلاسل التوريد وانخفاض الإنتاجية، تسريح العمال، وانخفاض الدخل، والخوف من العدوى، وزيادة عدم اليقين تجعل الناس ينفقون أقل، مما يؤدي إلى المزيد من إغلاق الأعمال وفقدان الوظائف، مما يؤدي إلى إغلاق جزء كبير من الاقتصاد (IMF, 2020). وتمتد هذه الاضطرابات المحلية إلى الشركاء التجاريين من خلال التجارة وسلسلة القيمة العالمية.

لذلك في البداية كان من المتوقع أن تنشأ الآثار الاقتصادية للوباء من مشكلات الإمداد قصيرة الأجل مع انخفاض إنتاج المصنع، لأن العمال تم عزلهم للحد من انتشار الفيروس من خلال التفاعل الاجتماعي. لكن أدى الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 8.7% في الربع الأول من عام 2020، إلى تداعيات دولية واسعة أصبحت واضحة في الربع الثاني من عام 2020 حيث عانت الشركات من تأخيرات في إمدادات السلع الوسيطة والمصنعة من خلال سلاسل التوريد. كما تزايدت المخاوف من أن صدمات العرض المرتبطة بالفيروس تسببت في حدوث صدمات مطولة وواسعة النطاق في الطلب، حيث أدى انخفاض نشاط المستهلكين والشركات إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في معظم البلدان ومعظم المناطق، وشهدت كل الدول تقريباً انخفاضاً في النشاط الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2020، باستثناء الصين، التي شهدت انتعاشاً في معدل نموها بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق وكانت واحدة من عدد قليل من الدول التي حققت معدل نمو إيجابي عام في عام 2020، وعلى عكس معدل النمو الإيجابي للصين في الربع الثاني من عام 2020، شهدت مجموعة واسعة من البلدان انخفاضاً تاريخياً في النمو، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للهند بنحو 25%. وبالمثل شهدت معظم البلدان انتعاشاً في النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2020، على الرغم من معدلات كانت أقل عموماً من معدل الانخفاض في الربع الثاني، مما يعكس التحديات التي تطرحها الأزمة الصحية المستمرة (Dodd, 2021).

بالمقارنة مع الكساد الكبير في عام 2008، فإن تأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي أكثر حدة، فوفقاً لصندوق النقد الدولي، خسر العالم 9 تريليونات دولار أمريكي، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لليابان وألمانيا، ما يمثل 6 أضعاف ما يخسره العالم في كوريا الجنوبية، ومن الجدول رقم (01) يتبين أنه وبسبب الأزمة الاقتصادية سنة 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.1% فقط، ولكن في عام 2020 انخفض الاقتصاد العالمي بنسبة 3%، وفي جميع البلدان المدرجة باستثناء الصين كان النمو

الاقتصادي سلبيا بالكامل، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي للصين أقل بنسبة 4.8% مما توقعه صندوق النقد الدولي قبل بداية تفشي المرض. وأكبر تأثير سلبي على الاتحاد الأوروبي هو 7.1% ، يليه 5.9% في الولايات المتحدة و 5.2% في اليابان.

الجدول رقم (01): تأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي مقارنة بالأزمة الاقتصادية في عام 2009 (%)

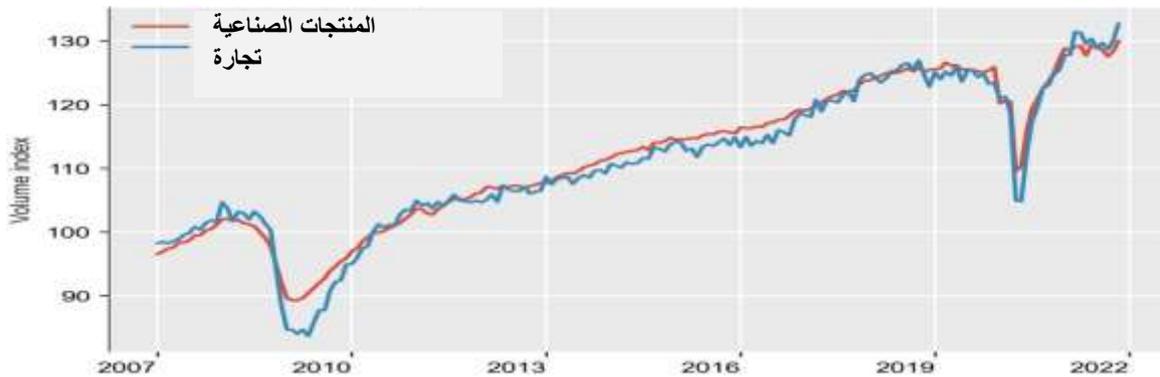
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2008	2009	2019	2020	2021
العالم	3	0.1-	2.9	3-	5.8
الصين	9.7	9.4	6.1	1.2	9.2
اليابان	1.1-	5.4-	0.7	5.2-	3
كوريا الجنوبية	3	0.8	2	1.2-	3.4
الولايات المتحدة	0.1-	2.5-	2.3	5.9-	4.7
آسيا- 5	5.4	2.5	4.8	0.6-	7.8
الإتحاد الاوروي	0.9	4.2-	1.7	7.1-	4.8
إفريقيا	4.5	3.2	3.2	1.7-	4.6

Source: [https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP\\_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC](https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC)

## 2.2. تأثير COVID-19 على التجارة الدولية:

تميز عام 2020 ببعض أكبر التخفيضات في حجم التجارة والإنتاج منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الانخفاضات في كل من الإنتاج الصناعي العالمي وتجارة السلع في النصف الأول من عام 2020 عميقة، ومماثلة لتلك التي حدثت في ذروة الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك فقد تحققت واختفت بسرعة أكبر، مما سهل الانتعاش على شكل حرف V ، واستمرت التجارة في النمو بقوة في عام 2021 وعوضت البعض من الخسائر المتراكمة بسبب الانخفاضات الحادة التي شوهدت سابقا (Arriola & Van Tongeren, 2021, p7).

الشكل رقم (01): حجم التجارة العالمية والإنتاج الصناعي معدلة موسميا (2010 = 100)



Source : OECD, 2022, p2.

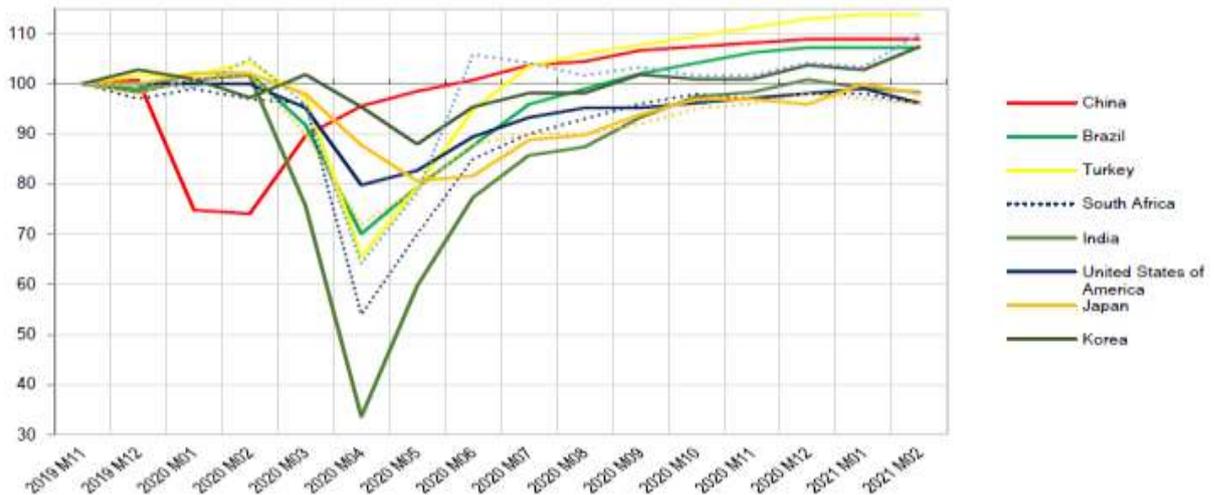
ونلاحظ من الشكل السابق أنه لم تتحقق التوقعات الأولية لفترة الوباء بحدوث انخفاض مزدوج الرقم في تجارة البضائع العالمية في عام 2020، نظرا لتعافي حجم التجارة العالمية إلى مستوى ما قبل الجائحة بوتيرة سريعة وبشكل غير عادي اعتبارا من منتصف عام 2020 تقريبا.

ومع ذلك فإن الأداء الإيجابي نسبيا للتجارة الإجمالية يخفي اختلافات كبيرة بين المنتجات والقطاعات الاقتصادية والعلاقات التجارية، حيث لم يؤثر انهيار التجارة في أوائل عام 2020 على جميع المنتجات بنفس القدر ولم يرفع المد المتصاعد جميع أجزاء نظام التجارة العالمي بالتساوي، وتظهر التأثيرات التجارية عبر سلع وخدمات وشركاء تجاريين محددين صورة شديدة التنوع خلقت ضغوطا على قطاعات وسلاسل إمداد محددة كانت أكثر وضوحا مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

### 1.2.2. التغييرات في الإنتاج الصناعي:

إن استخدام مؤشر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) للإنتاج الصناعي للفترة من نوفمبر 2019 إلى جانفي 2021 يبين أن الفروق بين الدول الكبرى أقل بكثير من الفروق بين الناتج المحلي الإجمالي ككل.

الشكل رقم (02): تغييرات الإنتاج الصناعي في الدول الكبرى ، 2020-2019  
مؤشر UNIDO للإنتاج الصناعي، نوفمبر 2019 إلى يناير 2021



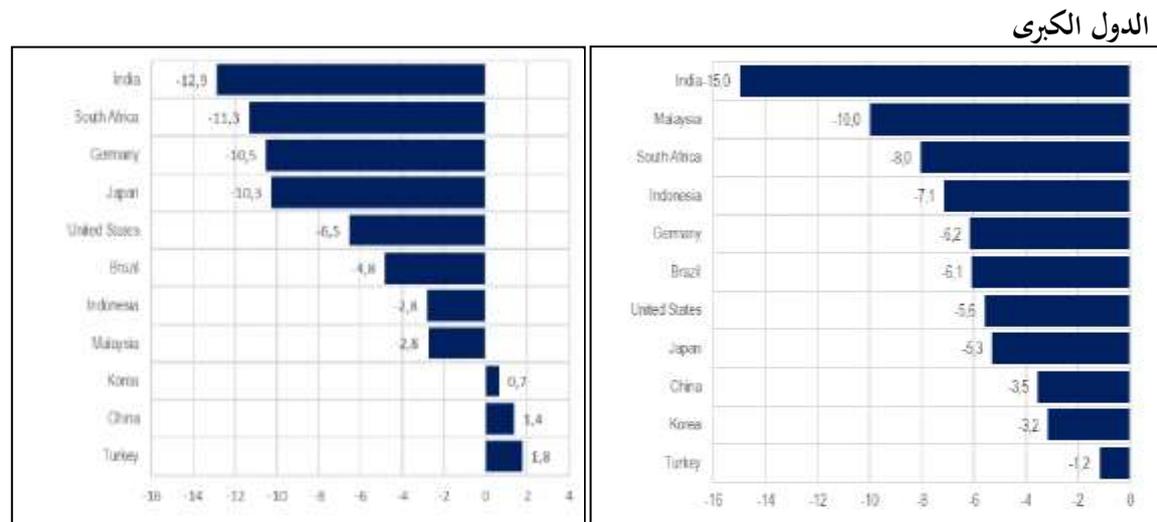
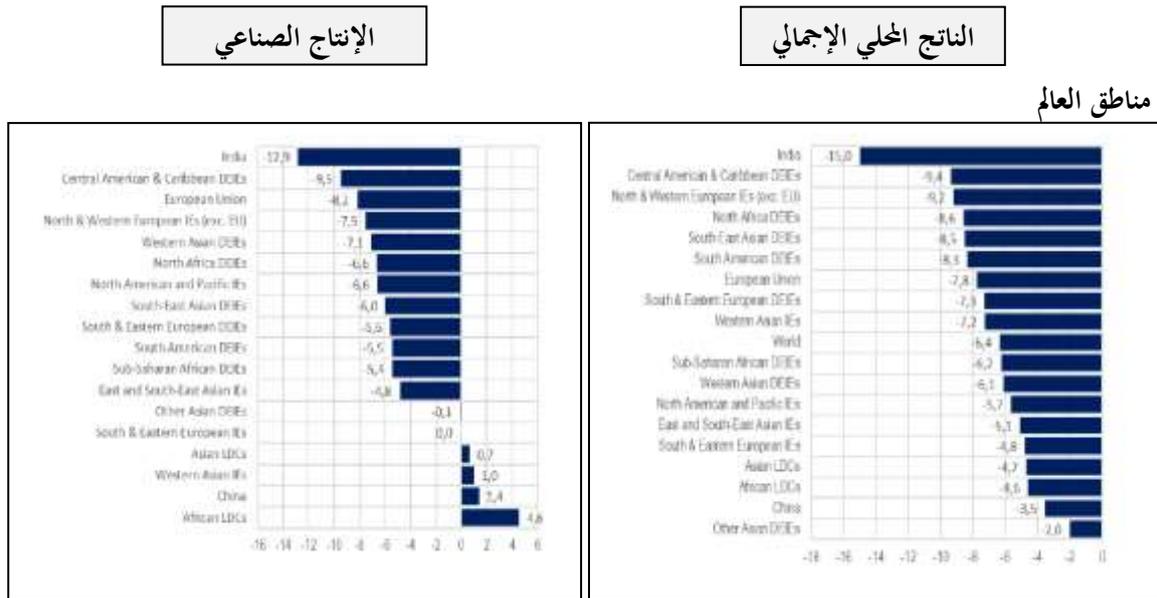
Source: UNIDO , 2021

حيث شهدت الصين حسب الشكل رقم (02) انخفاضا مبكرا في الإنتاج في الأشهر الأولى من عام 2020، وعادت إلى المستويات الأولية بحلول شهر ماي، وزاد إنتاجها ببطء منذ ذلك الحين. وانخفض الإنتاج في جميع البلدان الأخرى في أبريل 2020 تقريبا، حيث تراوحت التخفيضات من 10% في جمهورية كوريا إلى

65% في الهند، ومع ذلك، بحلول جانفي 2021، عادت جميع البلدان - بما في ذلك البلدان المتقدمة - إلى مستوياتها الأولية، حيث أظهرت تركيا والبرازيل وماليزيا زيادات أقوى. ونجد هنا دليلا على مرونة أكبر للصناعة مقارنة بالاقتصاد ككل (Pianta, 2021, pp 15-19).

كما يوضح الشكل رقم (03) التغييرات في عام 2020 في مؤشر الإنتاج الصناعي والنتاج المحلي الإجمالي لمناطق العالم والبلدان الرئيسية.

الشكل 04: التغير في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي والنتاج م.إ. 2019-2020 (التغير ب % في مناطق العالم)



Source: Pianta, 2021, pp 15-19

ومن خلال الشكل نلاحظ تواجد اختلافات مهمة وواضحة مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي، فعندما ننظر في الخسائر الفعلية (مقارنة بالخسائر المقدرة بناء على توقعات النمو لعام 2020) ونركز على الإنتاج الصناعي، تكون الخسائر الإجمالية للبلدان أقل.

وإلى جانب الصين، سجلت البلدان الأقل نمواً في آسيا وأفريقيا وغرب آسيا نمواً إيجابياً طفيفاً، وشهدت اقتصادات شرق آسيا المستقلة خسارة محدودة بلغت -4.8%، وكان النمو في جنوب شرق آسيا بين 5% و 7%، بينما كان النمو في أمريكا الوسطى أقل. وسجلت أوروبا (دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية غير الأوروبية) خسائر أعلى بنحو 8%، من بين البلدان الرئيسية في الرسم البياني السفلي، انخفض الإنتاج الصناعي في الهند بشكل كبير (-12.9%)، تليها جنوب أفريقيا (-11.3%)، ألمانيا (-10.5%) واليابان (-10.3%). ومن الواضح أن شرق آسيا ككل تظهر في موقع أقوى في الإنتاج الصناعي بشكل عام، وتقرب من أوروبا وتترك وراءها الاقتصادات الناشئة الأخرى، ويمكن أن يصبح هذا النمط الجغرافي خطأ هاماً للتباعد في التنمية الصناعية بعد COVID-19.

تبعاً لما تم تحليله، فوفقاً لمنظمة العمل الدولية (2020)، فإن انخفاض عدد ساعات العمل في عام 2020 في الاقتصاد العالمي قدر بـ 8.6%، وهو ما يعادل 245 مليون وظيفة بدوام كامل أقل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة وعدم النشاط. ولقد تم لحد الآن احتواء عواقب العمل من خلال التدابير الحكومية، مع دعم الدخل وتجميد تسريح العمال؛ ويقدر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات وفرت الحماية لما لا يقل عن 54 مليون وظيفة، لكنها مؤقتة بطبيعتها وقد توجّل فقط خسائر الوظائف والأجور (UNCTAD, 2021).

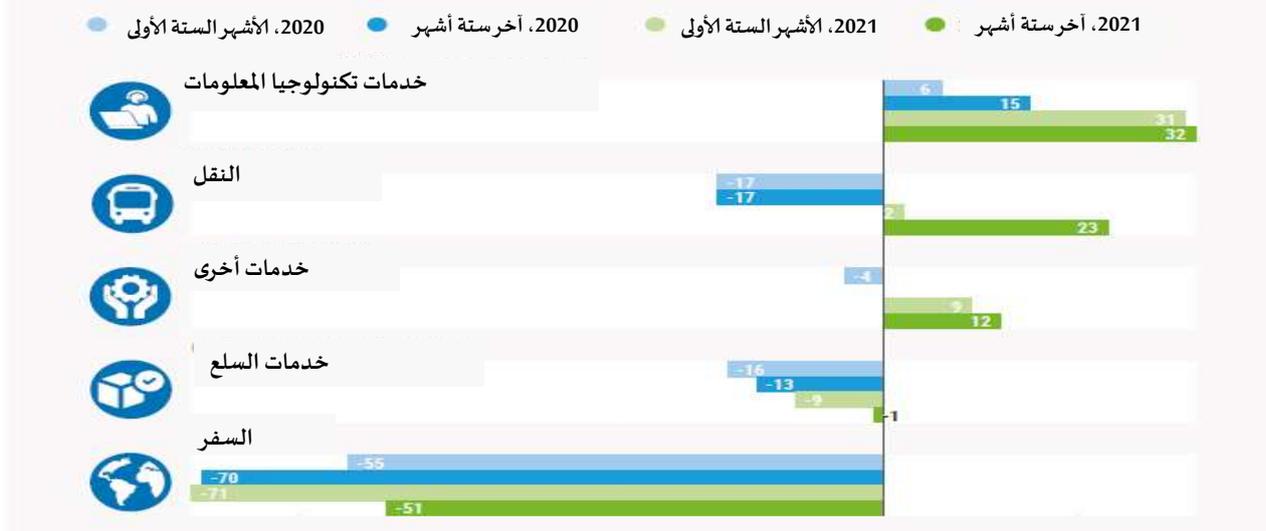
## 2.2.2. التغييرات في تجارة الخدمات:

كان لإجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة تأثير كبير على التجارة في الخدمات، وكما هو الحال مع التجارة في السلع، اختلفت أنماط التجارة في الخدمات بشكل كبير عبر مختلف القطاعات، فكان السفر هو الأكثر تضرراً، حيث توقفت صناعة السياحة خلال معظم فترة الوباء (UNCTAD, 2021). وانخفضت بشكل عام قيمة التجارة في قطاع السفر بأكثر من 50% خلال الوباء وظلت أقل بكثير من المتوسطات السابقة للوباء في كل من عامي 2020 و 2021، كما تقلصت التجارة في قطاع النقل ولكن بدرجة أقل.

ومن الشكل رقم (04) نلاحظ تعافى النقل في النصف الثاني من عام 2021، بسبب استئناف الطلب على السفر الجوي وزيادة أحجام الشحن الجوي، وفي المقابل أدت تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي إلى زيادة

الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبالتالي توسعت التجارة في هذه القطاعات خلال فترة الوباء.

الشكل رقم (04): اتجاهات التجارة في قطاع الخدمات، التغيرات في 2020 و2021 مقارنة بعام 2019 (%)



Source : UNCTAD, 2022, p9

### 3.2.2. التغير المحتمل في الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن لوباء COVID-19 أن يغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستؤدي أضرار COVID-19 في البلدان المضيفة إلى تقليل حجم الطلب ورفع التكلفة الثابتة للاستثمارات (مثل تكاليف البحث المختلفة عن الموقع والعمال)، وقد يكون ارتفاع التكلفة الأخيرة كبيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي من الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لأنه سيكون من الصعب توظيف عمال جدد وبناء مصانع جديدة، ومع ذلك فإن الضرر الجسيم في البلد المضيف قد يقلل من تقييم الشركات التي تم الاستحواذ عليها، مما يمكن المستثمرين من الاستحواذ على الشركات المحلية بأسعار أقل، وهو ما يعرف باسم "الاستثمار الأجنبي المباشر للبيع الفوري" (Kazunobu, 2022).

يمكن أن يكون لشدة جائحة COVID-19 في البلد الأم تأثير سلبي من خلال تقليل رأس المال الاستثماري، وقد يؤدي أيضاً إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، فعلى سبيل المثال قد تحول الشركات قاعدة صادراتها من الداخل إلى الخارج لمواصلة أنشطة الإنتاج، ويقلل تقييد التنقل الناجم عن جائحة COVID-19 من قدرة التعامل مع الشحنات بسبب نقص سائقي الشاحنات وعمال الموانئ، مما يؤدي إلى

ارتفاع تكاليف النقل المحلية والدولية، وبالتالي قد تتحول الشركات من التصدير من الداخل إلى الإنتاج في الخارج والبيع محليا.

وفي ظل هذه الخلفية قام Hayakawa و Lee و Park في عام 2022 بفحص تجريبي لتأثيرات جائحة COVID-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام البيانات الفصلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية من 173 دولة إلى 192 دولة من الربع الأول من عام 2019 إلى الربع الثاني من عام 2021 في قطاع الصناعات التحويلية، ووجدوا أنه كان لوباء COVID-19 في البلدان المضيفة آثار سلبية كبيرة على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، بينما في البلدان الأصلية، لم يتعرضوا لأي آثار كبيرة على كلا النوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي قطاع الخدمات كان لوباء COVID-19 في كل من البلدان المضيفة والبلدان الأصلية آثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي، في حين أن تأثير جائحة COVID-19 على عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود يبدو ضئيلا في الغالب (Hayakawa & Al, 2022, p1).

### 3. الإجراءات المضادة كاستجابة اقتصادية دولية للتعامل مع COVID-19:

مع استمرار تفشي فيروس COVID-19، تعمقت تجارة الحماية وتعرضت العديد من المنظمات الدولية للتهديد، وللتغلب على الصعوبات تحتاج البلدان إلى تعزيز تنسيق السياسات والتعاون، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال برامج الإنقاذ والتحفيز الاقتصادي، ومنع الأزمة البيولوجية من التطور إلى أزمة اقتصادية؛ ولمواجهة الأوبئة في المستقبل، ينبغي تعزيز بناء البنية التحتية مثل التأمين الصحي والذكاء الاصطناعي لاستكشاف نقاط النمو؛ للحد من استخدام اليد العاملة في البلدان النامية، كما يجب إنشاء ابتكار وإصلاح مستمرين (Tong & Al, 2020, p9).

### 1.3. تعزيز التعاون الدولي:

أصدر قادة منظمة الجمارك العالمية (WCO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) بيانا مشتركا في 06 أبريل 2020، متعهدين فيه بالعمل معا لتعزيز تجارة الإمدادات الطبية والغذاء والطاقة والمواد الضرورية الأخرى (World Customs Organization, 2020). حيث يجب على الأعضاء تعزيز التعاون لتسهيل الإجراءات عبر الحدود وتبسيطها، لا سيما لإعطاء الأولوية لتلك الخاصة بتصدير واستيراد السلع الأساسية للتعامل مع COVID-19، كما أطلقت منظومة الأمم المتحدة في 25 مارس 2020 نداء إنسانيا موحدا طلبت المنظمة بموجبه من الجهات المانحة 110 ملايين دولار لحماية الأمن الغذائي لسكان الريف الضعفاء.

وقال بيل جيتس: العالم بحاجة إلى منظمة الصحة العالمية الآن أكثر من أي وقت مضى، فعندما يواجه العالم صعوبات، يحتاج إلى التعاون أكثر من أي وقت مضى، وسيكون تعزيز التعاون أكثر فعالية من العمل الفردي، حيث سيكون له تأثير إيجابي غير مباشر من خلال التجارة وتحسين الثقة (Broone, 2020).

### 2.3. زيادة بناء البنية التحتية:

يشمل بناء البنية التحتية الاستثمار العام في الرعاية الصحية والبنية التحتية للعبور وتغير المناخ، فاستجابة للأزمة المالية الآسيوية في عام 1998 والأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، استثمرت الحكومات في البنية التحتية على نطاق واسع، مما أدى إلى خفض تكاليف النقل بشكل كبير، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين المناطق، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية من خلال (Jinjin, 2020, p5):

- الاستثمار العام المؤهل في أنظمة الرعاية الصحية لحماية الناس وتقليل مخاطر الأوبئة في المستقبل.
- تكملة البنى التحتية الجديدة مثل G5، والذكاء الاصطناعي، والإنترنت الصناعي، والمدينة الذكية، والاقتصاد الرقمي، والتعليم، والبنية التحتية الطبية وغيرها من البنى التحتية الجديدة، والبنى التحتية التقليدية لتنمية نقطة نمو اقتصادي جديدة.

### 3.3. خلق المزيد من الابتكار والإصلاح:

في البلدان المتقدمة شكلت الآليات واللوجستيات 85% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك من الضروري للبلدان النامية مواكبة ذلك وتعزيز الابتكار والتطوير العلمي، فللوجستيات تأثير كبير على الصناعات المختلفة، حيث يلعب ابتكار الأساليب اللوجستية مثل الطائرات بدون طيار دوراً مهماً في التنمية المستقبلية. كما يواصل الحجر الصحي الخالي من السيارات التابع للحكومة الكورية الجنوبية سواء في مجال الوقاية من الأوبئة أو صناعات الخدمات، تقديم نموذج مثالي للابتكار ومواكبة العصر. وكما نوقش سابقاً فإن الجائحة أثرت بشكل واضح على دول العالم، كما أن الإجراءات الصارمة للحد من انتشار الفيروس تؤثر بشدة على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وهو الشأن في أكبر الاقتصادات متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

### 4. أثر COVID-19 على الاقتصاد الأمريكي:

تسببت جائحة COVID-19 في أزمة صحية عامة بدأت في مارس 2020، مما أدى في النهاية إلى تغيير جميع جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التعليم والتوازن بين العمل والحياة والاقتصاد بشكل جذري، لقد كان الضرر غير مسبوق في السرعة والشراسة، فاضطرت معظم الولايات إلى الأمر بإغلاق الشركات غير الأساسية في محاولة لوقف انتشار المرض، ونتيجة لذلك تعطلت سلاسل التوريد، وتم إجازة العمال ثم تسريحهم، وتراجع الطلب، فكما أعلن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) أن الركود قد بدأ في أوائل عام 2020، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة - مقياس إنتاج السلع والخدمات - بنسبة 5.1% في الربع الأول من عام 2020، حيث أغلقت معظم الشركات أبوابها بسبب إصدار أوامر البقاء في المنزل وأصبح من الواضح أن فيروس كورونا كان حالة طوارئ وطنية، ونتيجة لذلك انكمش الاقتصاد بنسبة قياسية بلغت 31.2% في الربع الثاني من عام 2020 (Kimberly, 2021).

#### 1.4. وصول التوسع الاقتصادي القياسي للولايات المتحدة إلى نهايته:

أنهى ركود عام 2020 أطول توسع اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة، حيث نما الاقتصاد لمدة 128 شهرا بين جوان 2009 وفيفري 2020 في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 (أنظر الشكل 05)، وبينما نما الاقتصاد بنسبة 33.4% في الربع الثالث من عام 2020، لم يكن ذلك كافيا لتعويض الناتج المفقود، أين حذر خبراء اقتصاديون من أن الاقتصاد لن يكون قادرا على العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة بدون التوزيع الواسع للقاح.

كانت تأثيرات COVID-19 وتدبير الاحتواء واضحة بالفعل في التقدير النهائي للربع الأول من عام 2020 (انكماش بنسبة 5%) وفي أرقام العمالة وإنتاج المصانع، ويظهر التقدير المسبق لنمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني انكماشا بنسبة 32.9%، فلقد أدى الوباء إلى إفلاس الشركات، وتراجع الاستثمار الخاص، وتقليل الاندماج في سلاسل القيمة، وتآكل القدرات الإنتاجية ورأس المال البشري (Adrian & Natalucci, 2020).

توقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر 2020 أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط 2.4% في عام 2020، لكنه ارتفع بنسبة 4.2% في عام 2021، وانتهى الناتج المحلي الإجمالي بزيادة 6.3% في الربع الأول و 6.5% في الربع الثاني.

الشكل رقم (05): التوسعات الاقتصادية في الولايات المتحدة، فترات مختارة بين فيفري 1961 و فيفري 2020  
(عدد الأشهر والنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: Economic Commission for Latin America and the Caribbean , 2020..

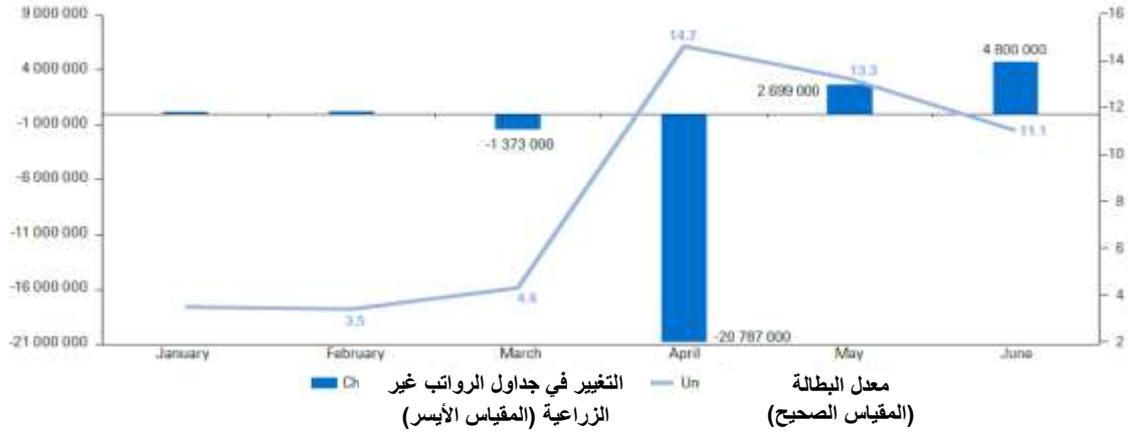
#### 2.4. الإنهيار في التوظيف:

سجل تقدم 3.3 مليون أمريكي بطلبات للحصول على تأمين ضد البطالة خلال الأسبوع الأخير في 21 مارس 2020، وتحطم هذا الرقم القياسي في الأسبوع التالي عندما قدم ما يقرب من 6.1 مليون فرد للطلبات، وإغلاق الشركات استجابة للوباء، أدى للتخلي عن الأفراد في مختلف الصناعات، ووفقا لوزارة العمل الأمريكية، لم يشهد أي أسبوع سابق في تاريخ الولايات المتحدة أكثر من 695 ألف شخص مطالبين بالتأمين، حيث بلغ معدل البطالة ذروته عند 14.8% في أبريل 2020، وكانت هذه أعلى نسبة منذ الكساد الكبير عندما وصلت البطالة إلى ما يقدر بنحو 25% (Wheeloc, 2020, p3).

من الجدير بالذكر أنه توقفت أطول فترة لتوفير فرص العمل في تاريخ الولايات المتحدة، بـ 113 شهرا متتاليا، بشكل مفاجئ في مارس 2020، عندما فقدت 870 ألف وظيفة نتيجة للوباء، وفي أبريل فقد اقتصاد الولايات المتحدة ما يقرب من 21 مليون وظيفة، وهو أكبر انخفاض على الإطلاق وأكثر من ضعف الخسائر المتراكمة خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وقفز معدل البطالة إلى 14.8%، مرتفعا من 4.4% في مارس وأدنى مستوى في 50 عاما عند 3.5% مسجل في فيفري (انظر الشكل 06).

#### الشكل رقم (06): الو.م.أ : متوسط خلق الوظائف ومعدل البطالة شهريا ، من جانفي إلى جوان 2020

(ملايين الوظائف والنسب المئوية)



Source: ECLAC, 2020.

### 3.4. إغلاق الأعمال و التحول للعمل من المنزل:

بحلول أوائل أبريل 2020 أغلقت 43% من الشركات مؤقتا بسبب COVID-19، فكان أداء الصناعات التي لا تعتمد على المواقع في البقاء في الأعمال التجارية أفضل، بما في ذلك الخدمات المهنية والعقارات، وحسب استطلاع من قبل PNAS (الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية) ما يقدر بنحو 75% من جميع الشركات التي شملها الاستطلاع لديها ما يكفي من النقد في متناول اليد للبقاء على قيد الحياة لمدة شهرين أو أقل. وارتفعت حالات إفلاس التجاري بنسبة 78% بحلول سبتمبر 2020 مقارنة بشهر سبتمبر 2019، وتوقع معهد الإفلاس الأمريكي زيادة في الإيداعات في عام 2021 مع استمرار انتشار الوباء، حيث كان أكثر من 57% من الشركات الصغيرة قادرة على إعادة فتح أبوابها بحلول مارس 2021 مع تخفيف حالات الإغلاق الوبائي (Board of Governors of the Federal Reserve System, 2020).

وتحول الاقتصاد الأمريكي إلى العمل من المنزل بين عشية وضحاها، ففي العديد من الدراسات الاستقصائية التي أجريت على مستوى البلاد حتى شهر جوان، وجد الاقتصاديون بجامعة ستانفورد نيكولاس بلوم أن 42% من القوة العاملة الأمريكية تعمل من المنزل بدوام كامل، و26% عملوا في الأعمال الأساسية مثل محلات البقالة والرعاية الصحية ومرافق إصلاح السيارات، أما نسبة 33% المتبقية فلم تكن تعمل نتيجة لتأثير الإغلاق والتسريح.

### 4.4. الأثر على أسعار الفائدة:

تحرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي بسرعة للتأكد من أن البنوك والشركات لديها أموال كافية لمواصلة الإقراض حيث أصبح من الواضح أن الوباء سيكون له تأثير اقتصادي دائم، لذلك خفض الاحتياطي الفيدرالي

النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنقطة كاملة في 15 مارس 2020، وانتقل من نطاق يتراوح بين 1.00% و 1.25% إلى ما بين 0% و 0.25%. كما اتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي خطوة غير مسبقة بتخفيض متطلبات الاحتياطي إلى الصفر، وقد مكن هذا البنوك من إقراض جميع ودائعها دون الاحتفاظ بأي منها في الاحتياطي.

في 16 سبتمبر 2020، توقع بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه سيحافظ على سعر الفائدة القياسي (سعر الفائدة الفيدرالي) بالقرب من الصفر حتى عام 2023، وهذا الإعلان التاريخي يعني أنه يمكن للبنوك والمستهلكين أن يطمئنوا إلى أسعار الفائدة المنخفضة حتى يكون التعافي جارياً (Board of Governors of the Federal Reserve System, 2020).

ونتيجة لذلك وصلت معدلات الإقراض المصرفي إلى أدنى مستوياتها، وانخفض المعدل الثابت للرهن العقاري منذ 30 عاماً إلى 2.71% في أوائل ديسمبر 2020، وهو أدنى مستوى في حوالي 50 عاماً، وللإشارة فقد ارتفع قليلاً بحلول أبريل 2021، ليصل إلى 3.18%، لكن الزيادة لم تدم طويلاً، أين كانت المعدلات لا تزال أقل من 3% اعتباراً من أوت 2021 (Federal Reserve Bank of St. Louis, 2023).

#### 5.4. التأثير على سوق الإسكان:

أدت معدلات الفائدة المنخفضة القياسية إلى حدوث طفرة في سوق الإسكان بداية من جوان 2020. وبدأت العائلات "السباق على الفضاء أو المساحات" على الرغم من معدلات البطالة المرتفعة، فلقد سعوا إلى ساحات أكبر ومساحات داخلية أكثر ملاءمة للتعليم والعمل في المنزل.

كما احتفظ البناؤون بمخزون المساكن عند مستويات منخفضة حتى قبل الوباء، فهم يتذكرون جيداً وضعيتهم (عالقين) مع منازل غير مبيعة خلال الأزمة المالية لعام 2008، وفي الطرف الآخر كانت ملايين العائلات الأمريكية معرضة لخطر فقدان منازلهم (Byun, 2020).

إضافة إلى ذلك فقد أكثر من 20 مليون مستأجر وظائفهم ولم يعودوا مشمولين بالتأمين ضد البطالة بحلول نهاية صيف 2020، وغطت عمليات وقف الإخلاء التي فرضتها الحكومة حوالي 30% فقط من المستأجرين. أين تم تمديد الوقف الفيدرالي عدة مرات وانتهى في 31 جويلية 2021 (National Low Income Housing Coalition, 2021, p4).

وبطبيعة الحال فالعائلات المطرودة قد استنفدت جميع الموارد قبل أن تفقد منازلها، ونتيجة لذلك تزداد احتمالية تعرضهم للتشرد، مما يزيد من تحديات العثور على عمل، كما تضر عمليات الإخلاء بأصحاب العقارات لأنهم قد يجدون صعوبة في سداد الرهون العقارية ويخاطرون بحبس الرهن أو الإفلاس بدون دخل من الإجار.

#### 6.4. انهيار سوق الأسهم وأسعار النفط:

سجلت سوق الأسهم أرقاماً قياسية في بداية عام 2020، حيث وصل مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) إلى أعلى مستوى له قبل الوباء عند 29551.42 نقطة في 12 فيفري 2020، ثم خلق المستثمرون المذعورون انهيار سوق الأسهم لعام 2020 بعد فترة وجيزة من إعلان الرئيس الأمريكي حالة طوارئ وطنية، فحدثت أسوأ ثلاث خسائر في يوم واحد في تاريخ الولايات المتحدة في مارس 2020:

▪ 16 مارس: بانخفاض 2997.1 نقطة

▪ 12 مارس: انخفاض 2352.6 نقطة

▪ 9 مارس: بانخفاض 2103.76 نقطة

وأغلق مؤشر داو جونز عند 23553.22 بحلول 11 مارس 2020، بانخفاض 20.3 % عن أعلى مستوى في فيفري، وأنهى بذلك رسمياً السوق الصاعدة التي استمرت 11 عاماً، والتي بدأت في 5 مارس 2009 (Kimberly, 2021).

وفي إشارة لسوق النفط فقد بدأت أسعاره العالمية بشكل قوي في عام 2020، حيث بلغ متوسطها 64 دولاراً للبرميل في الشهر الأول من السنة، ومع ذلك أدى الوباء إلى خفض الطلب العالمي بشكل كبير حيث أغلقت الشركات وقيدت الحكومات السفر، وفي أبريل 2020 انخفضت الأسعار إلى 19 دولاراً للبرميل.

#### 7.4. التدابير والسياسات الاقتصادية لإحتواء أثر COVID-19:

تختلف تدابير الاحتواء المطبقة حسب الولاية والمنطقة الجغرافية، حيث رفعت العديد من الولايات تفويضات القناع أو خففت القيود المفروضة على الأعمال والأنشطة بعد التقدم في برنامج التطعيم أو اللقاح، ومع ذلك ظلت بعض الولايات تتطلب ارتداء الأقنعة في البيئة الداخلية (خاصة في مدارس)، كما أعيد فتح المدارس بخيارات للتعليم الشخصي أو التعلم الافتراضي أو النموذج المختلط. وفيما يلي سوف نعرض ونحلل ما جاء في تقارير صندوق الدولي من سياسات جبائية، مالية ونقدية لإحتواء الجائحة.

#### 1.7.4. جبايا:

وقع الرئيس ترامب على 868 مليار دولار أمريكي (حوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي) للإغاثة من فيروس كورونا ومشروع قانون التمويل الحكومي كجزء من قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2021، ويتضمن القانون إعانات بطالة معززة بقيمة 300 دولار أمريكي تعزيرًا فيدراليًا أسبوعيًا للمزايا حتى شهر مارس، ومدفوعات تحفيز مباشرة بقيمة 600 دولار للأفراد، وجولة أخرى من قروض الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وموارد اللقاحات، والاختبار والتعقب، وتمويل التعليم من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر؛ وفي 8 أوت أصدر الرئيس ترامب أوامر تنفيذية في الغالب لمعالجة انتهاء بعض إعفاءات فيروس كورونا المنصوص عليها في التشريعات السابقة، وشملت:

- استخدام 44 مليار دولار من صندوق الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم إعانات بطالة إضافية ؛
- استمرار الإعفاء من سداد قرض الطالب؛
- تأجيل تحصيل ضرائب رواتب الضمان الاجتماعي للموظفين؛
- تحديد الخيارات لمساعدة المستأجرين وأصحاب المنازل على تجنب عمليات الإخلاء وحبس الرهن العقاري.

وفي 11 مارس 2021 وقع الرئيس بايدن على قانون خطة الإنقاذ الأمريكية، التي توفر جولة أخرى من الإغاثة من فيروس كورونا بتكلفة تقديرية تبلغ 1844 مليار دولار (حوالي 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020)، وتركز الخطة على الاستثمار في استجابة الصحة العامة وتقديم مساعدة محددة زمنيا للأسر والمجتمعات والشركات، وتوسعت برامج إعانات البطالة (بما في ذلك إعانات البطالة التكميلية)، وتم إرسال مدفوعات تحفيز مباشرة قدرها 1400 دولار للأفراد المؤهلين، وقدمت مساعدة مباشرة إلى حكومة الولاية والحكومة المحلية، كما أضيفت الموارد إلى برنامج التطعيم والتمويل لإعادة فتح المدرسة، وقبله في 28 ديسمبر 2020 (IMF, 2021) .

كما وضع برنامج حماية شيكات الراتب بقيمة 483 مليار دولار أمريكي وقانون تعزيز الرعاية الصحية، وتضمن التشريع (IMF, 2021):

- 321 مليار دولار أمريكي لقروض وضمانات إضافية لإدارة الأعمال الصغيرة يمكن التنازل عنها لمساعدة الشركات الصغيرة التي تحتفظ بالعاملين؛

- 62 مليار دولار أمريكي لإدارة الأعمال الصغيرة لتقديم المنح والقروض لمساعدة الأعمال التجارية الصغيرة؛
- 75 مليار دولار للمستشفيات؛
- 25 مليار دولار أمريكي لتوسيع نطاق اختبارات الفيروسات.
- وما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار أمريكي (حوالي 11 % من الناتج المحلي الإجمالي) في إطار قانون المساعدة في مجال مكافحة فيروس كورونا والإغاثة والأمن الاقتصادي (قانون CARES)، ويتضمن القانون (US DEPARTMENT OF THE TREASURY, 2021):
- 293 مليار دولار أمريكي لتقديم حسمات ضريبية لمرة واحدة للأفراد؛
- 268 مليار دولار أمريكي لتوسيع استحقاقات البطالة؛
- 25 مليار دولار أمريكي لتوفير شبكة سلامة غذائية لأضعف الفئات؛
- 510 مليار دولار أمريكي لمنع إفلاس الشركات من خلال تقديم القروض والضمانات ودعم برنامج الاحتياطي الفيدرالي؛
- 349 مليار دولار أمريكي في شكل قروض وضمانات لإدارة الأعمال الصغيرة يمكن التنازل عنها لمساعدة الشركات الصغيرة التي تحتفظ بالعاملين؛
- 100 مليار دولار أمريكي للمستشفيات،
- 150 مليار دولار أمريكي في التحويلات إلى حكومات الولايات والحكومات المحلية؛
- 49.9 مليار دولار أمريكي للمساعدة الدولية (بما في ذلك 28 مليار وحدة حقوق سحب خاصة للترتيب الجديد للاقتراض التابع لصندوق النقد الدولي).

#### 2.7.4. السياسة النقدية والمالية الكلية:

تم تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 150 نقطة أساس في مارس 2020 إلى 0-0.25 نقطة أساس، مع شراء سندات الخزينة والوكالة بالمبلغ المطلوب، بين عشية وضحاها وإعادة الشراء لأجل. إضافة إلى خفض تكلفة نافذة الخصم للإقراض، وخفض التكلفة الحالية لخطوط المقايضة مع البنوك المركزية الرئيسية وتمديد آجال استحقاق عمليات الصرف الأجنبي؛ مع توسيع خطوط مقايضة الدولار لتشمل المزيد من البنوك المركزية؛ وعرضت تسهيلات إعادة الشراء المؤقتة للسلطات النقدية الأجنبية والدولية (BOARD OF GOVERNORS of the FEDERAL RESERVE SYSTEM, 2021).

قدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أيضا تسهيلات لدعم تدفق الائتمان، وفي بعض الحالات مدعوما من الخزانة باستخدام الأموال المخصصة بموجب قانون CARES. التسهيلات هي (BOARD OF GOVERNORS of the FEDERAL RESERVE SYSTEM, 2020):

- تسهيلات تمويل الأوراق التجارية لتسهيل إصدار الأوراق التجارية من قبل الشركات والمصدرين المحليين؛ تسهيل ائتمان التاجر الأساسي لتوفير التمويل لمتعاملي الاحتياطي الفيدرالي الـ 24 الأساسيين بضمن مجموعة واسعة من الأوراق المالية ذات التصنيف الاستثماري؛
- مرفق سيولة الصناديق المشتركة في سوق المال (MMLF) لتقديم قروض لمؤسسات الإيداع لشراء الأصول من صناديق أسواق المال الرئيسية (تغطي الأوراق التجارية المدعومة بالأصول ذات التصنيف العالي والديون البلدية)؛
- تسهيل ائتمان الشركات في السوق الأولية لشراء سندات وقروض جديدة من الشركات؛
- تسهيل ائتمان الشركات في السوق الثانوية لتوفير السيولة لسندات الشركات القائمة؛
- تسهيل قروض الأوراق المالية المدعومة بالأصول لأجل لتمكين إصدار الأوراق المالية المدعومة بالأصول المدعومة بقروض الطلاب وقروض السيارات وقروض بطاقات الائتمان والقروض المضمونة من قبل إدارة الأعمال الصغيرة وبعض الأصول الأخرى؛
- مرفق السيولة لبرنامج حماية الراتب (PPPLF) لتوفير السيولة للمؤسسات المالية التي تنشأ قروضا في إطار برنامج حماية شبكات الرواتب لإدارة الأعمال الصغيرة (PPP) الذي يوفر حافزا مباشرا للشركات الصغيرة لإبقاء عمالها على كشوف المرتبات؛
- برنامج إقراض الشارع الرئيسي لشراء قروض جديدة أو موسعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تسهيل السيولة البلدية لشراء السندات قصيرة الأجل مباشرة من الولايات والحكومات المحلية المؤهلة.

تجدر الإشارة أنه في إطار العمل الرقابي، شجع المشرفون المصرفيون الفيدراليون مؤسسات الإقراض على استخدام احتياطات رأس المال والسيولة الخاصة بها للإقراض، والعمل بشكل بناء مع المقترضين المتأثرين بـ COVID-19، وأشاروا إلى أن تعديلات القروض المتعلقة بـ COVID-19 لن يتم تصنيفها على أنها إعادة هيكلة الديون المتعثرة، كما يمكن استبعاد مقتنيات سندات الخزانة الأمريكية والودائع في البنوك الاحتياطية الفيدرالية مؤقتا من حساب نسبة الرافعة المالية التكميلية للشركات القابضة، وتشمل الإجراءات الأخرى تقديم

الإغاثة التنظيمية لإعداد التقارير وتعديل النهج الإشرافي لتقليل نطاق وتكرار الفحوصات مؤقتًا وإعطاء وقت إضافي لحل النتائج الإشرافية الحالية غير الحرجة.

## 5. خاتمة:

كشفت جائحة COVID-19 عن نقاط الضعف في هيكل النظام الاجتماعي والاقتصادي الدولي، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على دور الدولة، لذلك قد تكون فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في العمر لإعادة تشكيل المجتمع من أجل مستقبل أفضل، وعليه يجب أن تكون هناك استجابة عالمية محورها الإنسان وقائمة على التضامن، من خلال إرشادات لضمان العمل اللائق القابل للتطبيق حتى في السياق غير المسبوق لأزمة COVID-19. كما ينبغي التوصية بالتوظيف والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، لأن الاستجابة للأزمات تحتاج إلى "ضمان احترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل و لمعايير العمل الدولية ". والتي توفر الإرشادات حول تصميم الاستجابات السريعة التي يمكن أن تسهل التعافي الأقوى من الأزمة. ويلزم بذل جهد عالمي منسق لدعم البلدان التي ليس لديها حاليًا حيز مالي كاف لتمويل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب إعطاء الأولوية لاستدامة الديون في هذا المسعى.

وبالنسبة للولايات المتحدة من المهم التصرف بسرعة وبطرق هادفة لتقليل تداعيات جائحة COVID-19، حيث يقع على عاتق الحكومة الفيدرالية توفير الحوافز المالية لتحريك النشاط الاقتصادي، وبمعنى آخر تحتاج الحكومة إلى الانخراط في إنفاق واستثمار كبير في المجالات الرئيسية للاقتصاد من أجل زيادة النشاط الاقتصادي؛ تقليل الإضرار بصحة السكان وازدهارهم؛ والحد من التأثيرات على سلاسل التوريد وقطاع الأعمال. وتوفر المبادئ لإجراءات السياسة الاقتصادية الموضحة في التحليل خارطة طريق لاتخاذ إجراءات مالية هادفة وحاسمة من شأنها مساعدة الاقتصاد على استعادة توازنه ونموه.

وفي الأخير نقول أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للنجاح في تعزيز وتنفيذ رؤية الاستدامة، حيث يواجه المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات ولا يمكنه تحمل العودة إلى العمل كالمعتاد.

## 6. المراجع:

1. Adrian, T. ., & Natalucci, F. . (2020, April 14). COVID-19 crisis poses threat to financial stability. Available Nov 4, 2022, at: <https://blogs.imf.org/2020/04/14/covid-19-crisis-poses-threat-tofinancial-stability/>

2. Arriola, C., Kowalski, P., & Van Tongeren, F. (2021). The impact of COVID-19 on directions and structure of international trade, OECD Trade Policy Papers, N 252, p1-41, website: <https://dx.doi.org/10.1787/0b8eaafe-en>.
3. Board of Governors of the Federal Reserve System (2020, April 15 ). Economic projections of Federal Reserve Board members and Federal Reserve Bank presidents. في Available January 17, 2023, at : <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/files/fomcproptabl20200916.pdf>
4. Board of Governors of the Federal Reserve System (2021, June 21). Interest on Reserve Balances (IORB) Frequently Asked Questions. Available January 2, 2023, at : <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/iorb-faqs.ht>
5. BOARD OF GOVERNORS of the FEDERAL RESERVE SYSTEM (2021, January 1 ). Foreign and International Monetary Authorities (FIMA) Repo Facility. Available Nov 23, 2022, at : <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fima-repo-facility.htm>
6. Broone, L. (2020). Tackling the fallout from COVID-19. China Policy Review, 3, 138-144. <https://doi.org/https://www.econbiz.de/Record/tackling-the-fallout-from-covid-19-boone-laurence/10012202156>
7. Byun, K. J. (2020). The U.S. housing bubble and bust: Impacts on employment. Monthly Labor Review U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, 133(12), 3-17.
8. Dodd, D. (2021, June 21 ). Businesses Suffer Labor Pains as Economies Reopen, Financial Times. Available Dec 14, 2022, at : <https://www.ft.com/content/e47575aa-b6ec-4635-a0be-f4e623dacbdb>
9. ECLAC (2020), on the basis of data from the United States Bureau of Labor Statistics (BLS).p03, Available at : [file:///C:/Users/insol/Downloads/impactCOVID\\_en%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/insol/Downloads/impactCOVID_en%20(1).pdf).
10. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (2020), on the basis of data from the National Bureau of Economic Research (NBER) and the Bureau of Economic Analysis of the United States Department of Commerce.p2, Available at : [file:///C:/Users/insol/Downloads/impactCOVID\\_en%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/insol/Downloads/impactCOVID_en%20(1).pdf).
11. Federal Reserve Bank of St. Louis (2023, 30 يناير 5). Year Fixed Rate Mortgage Average in the United States. Available January 5, 2023, at : <https://fred.stlouisfed.org/graph/?g=NUh>
12. Hayakawa, K., Lee, H., & Park, C. (2022). Impacts of COVID-19 on Foreign Direct Investment, ASIAN DEVELOPMENT BANK, N653, p 1-27 website: <https://www.ide.go.jp/English/Publish/Reports/Dp/831.html>
13. IMF (2021, July 2). Policy Responses to COVID-19. Available Dec 13, 2022, at <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#U>
14. International Monetary Fund (2020). World economic outlook: The great lockdown International Monetary Fund, N2020, p1-177, website: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>
15. Jinjin, M. (2020). Research on the Impact of COVID19 on Global Economy. IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 246, 1-7. <https://doi.org/IOP Conference Series: Earth and Environmental Science>

16. Kazunobu, H. (2022, March 1 ). How did the covid-19 change Trade and Investment?. Available Nov 23, 2022, at : [https://www.ide.go.jp/English/ResearchColumns/Columns/2022/hayakawa\\_kazunobu.html](https://www.ide.go.jp/English/ResearchColumns/Columns/2022/hayakawa_kazunobu.html)
17. Kimberly, A. (2021, Dec 21). How COVID-19 Has Affected the U.S. Economy, Impact of the worst recession since the Great Depression. Available Nov 14, 2022, at: <https://www.thebalancemoney.com/how-covid-19-has-affected-the-us-economy-5092445#citation-3>
18. National Low Income Housing Coalition (2021, August 24 ). FEDERAL MORATORIUM ON EVICTIONS FOR NONPAYMENT OF RENT. Available Nov 17, 2022, at: [https://nlihc.org/sites/default/files/National-Eviction-Moratorium\\_FAQ-for-Renters.pdf](https://nlihc.org/sites/default/files/National-Eviction-Moratorium_FAQ-for-Renters.pdf)
19. OECD (2022, March 10). International trade during the COVID-19 pandemic: Big shifts and uncertainty, <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/international-trade-during-the-covid-19-pandemic-big-shifts-and-uncertainty-d1131663/#figure-d1e68>
20. Pianta, M. (2021). The impact of the pandemic on industries. A conceptual map and key processes, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, N 17, p1-59, website: <https://www.unido.org/api/opentext/documents/download/25407524/unido-file-25407524>
21. Pirouz, B., Haghshenas, S. S., Haghshenas, S. S., & Piro, P. (2020). Investigating a serious challenge in the sustainable development process: Analysis of confirmed cases of COVID-19 (New Type of Coronavirus) Through a Binary Classification Using Artificial Intelligence and Regression Analysis. Sustainability , 12(6), 1-21.
22. Statista (2021, October 12 ). Impact of the coronavirus pandemic on the global economy - Statistics & Facts. Available January 8, 2023, at : <https://www.statista.com/topics/6139/covid-19-impact-on-the-global-economy/>
23. Tong, J., Sheng, B., & Jiang, D. (2020). Global Economy amid the COVID-19 Outbreak and Challenges for China. International Economic Review, 3, 9-28.
24. U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY (2021, January 1 ). About the CARES Act and the Consolidated Appropriations Act. Available January 2, 2023, at <https://home.treasury.gov/policy-issues/coronavirus/about-the-cares-act>
25. UNCTAD (2022). IMPACT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON TRADE AND DEVELOPMENT LESSONS LEARNED, p9, . Available at : [https://unctad.org/system/files/official-document/osg2022d1\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/osg2022d1_en.pdf).
26. UNCTAD (2020, Dec 9 ). COVID-19 drives large international trade declines in 2020. Available Nov 16, 2022, at : <https://unctad.org/news/covid-19-drives-large-international-trade-declines-2020>
27. UNCTAD (2021, June 30 ). COVID-19 and tourism. Assessing the economic consequences. Available Nov 17, 2022, at : [https://unctad.org/system/files/official-document/ditcinf2021d3\\_en\\_0.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ditcinf2021d3_en_0.pdf)
28. UNIDO (2021) Monthly Index of Industrial Production (IIP) at the 2-digit level of ISIC Revision 4. Database. Available at: <https://stat.unido.org/database/Monthly%20IIP> .

29. Vitenu-Sackey, P. A., & Barfi, R. (2021). The Impact of Covid-19 Pandemic on the Global Economy: Emphasis on Poverty Alleviation and Economic Growth. *The Economics and Finance Letters*, 8(1), 32-43. <https://doi.org/10.18488/journal.29.2021.81.32.43>
30. Wheelock, . D. C. (2020). Comparing the COVID-19 Recession with the Great Depression. *ECONOMIC Synopses*, Federal Reserve Bank of St. Louis, 39, 1-3. <https://doi.org/https://doi.org/10.20955/es.2020.39>
31. World Customs Organization (020, April 1 ). WCO and WTO join forces to minimize disruptions to cross-border trade in goods. Available Januaru 2, 2023, at : <https://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2020/april/wco-wto-joint-statement-on-covid-19-related-trade-measures.aspx>